



التقرير المرحلي للأمين العام عن إثيوبيا وإريتريا

أولا - مقدمة

١ - التقرير الحالي مقدم عملا بالفقرة ١٢ من قرار مجلس الأمن ١٣٢٠ (٢٠٠٠) المؤرخ ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، وهو يوفر معلومات عن التطورات التي استجدت في عملية السلام منذ تقريره المؤرخ ٧ تموز/يوليه ٢٠٠٤ (S/2004/543). ويصف التقرير أيضا أنشطة بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا، ويقدم توصيات لتعديل وتبسيط عملياتها. والولاية الحالية للبعثة تنتهي في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤.

ثانيا - الحالة في المنطقة الأمنية المؤقتة والمناطق المتاخمة لها، والتعاون مع الطرفين

٢ - بقيت الحالة العامة في المنطقة الأمنية المؤقتة والمناطق المتاخمة لها على استقرارها. فلم تقع حوادث ذات بال في الفترة المستعرضة، كما لم تحدث تغيرات تذكر في تنظيم أو انتشار القوات المسلحة لإثيوبيا وإريتريا. وحدث تحسن ملموس في تعاون كلا الطرفين مع البعثة كان له أثر إيجابي على البيئة الأمنية العامة. وفي الوقت ذاته، بقي مصدر الشعور القدام بالقلق على حاله، وهو أنه لا يمكن ضمان استمرار الاستقرار العسكري طالما لم يتحقق تقدم في العملية السياسية. واستمرار الارتياح بين الطرفين النابع من الركود الحالي يحمل في طياته خطر أن يؤدي وقوع حادث منعزل في ظاهره في منطقة الحدود إلى زعزعة الترتيبات الأمنية التي ظلت قائمة طوال السنوات الأربع الماضية. وفي هذه الأثناء، واصلت بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا، عن طريق القيام بدوريات جوية وأرضية يومية، المحافظة على سلامة المنطقة الأمنية المؤقتة، ورصد مواقع إعادة نشر القوات المسلحة للطرفين والتحقق منها في المناطق المتاخمة الواقعة على جانبي المنطقة.

٣ - وتبدت علامات تحسن طفيف على العلاقات بين السلطات الإريتريّة وبعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا منذ تقريره الأخير. وبوجه خاص، خفت القيود المفروضة على



دوريات البعثة سواء في داخل المنطقة الأمنية المؤقتة أو في المناطق المتاخمة الواقعة إلى شمالها. وكان أملي أن أتمكن من الإبلاغ عن إعادة فتح الطريق الرئيسي لمروور جميع إمدادات البعثة إلى جنودها في القطاع الغربي، وهو الطريق المؤدي من أسمره إلى بارنتو عبر كيرين، غير أن الحكومة بعد أن أعادت فتح هذا الطريق يوم ٩ آب/أغسطس، فإنها أبلغت البعثة يوم ٣٠ آب/أغسطس بأن الطريق سيغلق مرة أخرى اعتباراً من ١ أيلول/سبتمبر.

٤ - أما العلاقات بين البعثة والسلطات العسكرية على الجانب الإثيوبي فقد بقيت مرضية، وواصلت القوات المسلحة الإثيوبية الوفاء بالتزامها بعدم إجراء تمارين تدريبية واسعة النطاق بالقرب من الحد الجنوبي للمنطقة الأمنية المؤقتة. وباستثناء بعض الحوادث القليلة، فإن القوات المسلحة الإثيوبية لم تفرض أية قيود على دوريات البعثة في المناطق المتاخمة الواقعة إلى الجنوب من المنطقة.

٥ - وكما حدث في المواسم المطيرة السابقة، تزايدت عمليات التوغل التي يقوم بها الرعاة الإثيوبيون في القطاع الأوسط من المنطقة الأمنية المؤقتة. وعلاوة على ذلك، حدثت زيادة في الادعاءات الإريتريّة بقيام مسلحين إثيوبيين بسرقة الماشية داخل المنطقة. وفي حين أن البعثة حققت في معظم هذه الحوادث، فلم يمكن التحقق من صدق تلك الادعاءات. وفي حادثين، أدى الارتباك في سرقة الماشية بأفراد الميليشيا الإريتريين إلى إطلاق طلقات تحذيرية في الهواء، تم الرد عليها بالمثل من جانب نظرائهم الإثيوبيين. وطلبت البعثة من الطرفين الكف عن مثل تلك التصرفات لأنها يمكن أن تخل باستقرار الأوضاع داخل المنطقة وخارجها. وقد استجاب الطرفان على نحو لا بأس به بوجه عام. كما كانت البعثة تقوم بانتظام بالتحقيق في حوادث شروود الماشية عبر الحد الجنوبي للمنطقة، وأبدى الطرفان تعاوناً تاماً في التعرف على الحيوانات وإعادتها.

٦ - وواصلت البعثة التحقيق في ما أبلغ عنه أو لوحظ من فرار أفراد عسكريين ومدنيين من كلا الجانبين عبر الحد الجنوبي للمنطقة الأمنية المؤقتة. وقد انتهت كل الحوادث بسلام، باستثناء واحد في القطاع الشرقي، تسبب فيه هروب أحد أفراد الميليشيا الإريتريين في إطلاق تلك الميليشيا طلقات تحذيرية في محاولة للقبض عليه. وردت الميليشيا الإثيوبية على ذلك بإطلاق عدة طلقات تحذيرية لوقف مطاردي الهارب عن مطاردته. وقامت البعثة في وقت لاحق بالاحتجاج لدى الجانبين، طالبة منهما الامتناع عن مثل تلك التصرفات لأنها يمكن أن تنال من السلام الهش القائم في المنطقة. ووافق الطرفان على مناقشة هذه المسائل وغيرها وتسويتها في اجتماعات لجنة التنسيق العسكرية القطاعية.

حرية التنقل

٧ - تحسنت قدرة أفراد البعثة العاملين في إريتريا على حرية التنقل في الأسابيع الأخيرة: فقد قلت القيود المفروضة على دوريات البعثة، وأتيحت فرص جديدة لزيارة القوات المسلحة الإريترية في مواقع انتشارها الجديدة. وقد سمحت إثيوبيا بوجه عام لدوريات البعثة بكامل الحرية في التنقل. غير أن إجراءات الهجرة التي تطبق في مطاري أديس أبابا وأسمرة، على الترتيب، على موظفي البعثة الداخلين إلى إثيوبيا وإريتريا والخارجين منهما بقيت على حالها. وإنني أحث الطرفين على تخفيف تلك التدابير، كما أناشد حكومة إريتريا التخلي عن إصرارها على تلقي إخطارات مسبقة بالنسبة للشركاء غير المنتمين للبعثة الذين يسافرون على ناقلات للبعثة في رحلات جوية محلية أو عبر الحدود.

٨ - وفي ١٨ آب/أغسطس، تلقت رسالة من ميليس زيناوي رئيس وزراء إثيوبيا يبلغني فيها بقرار حكومته السماح لطائرات الأمم المتحدة بالطيران مباشرة بين أسمرة وأديس أبابا بدون انحراف. وهذه اللفتة جديدة بالترحيب الشديد لأن الرحلات غير المباشرة ترتبت عليها آثار تشغيلية وأمنية ومالية كبيرة بالنسبة للبعثة منذ أن بدأت العمل قبل أربع سنوات. وبالإضافة إلى أن الرحلات المباشرة تمثل تحسنا حقيقيا بالنسبة لعمليات البعثة، فإنني أمل أن تساهم في بناء الثقة التي تمس الحاجة إليها بين البلدين. وقد التقى فريق من خبراء البعثة بنظراء لهم من إثيوبيا يوم ٣١ آب/أغسطس لوضع التفاصيل التقنية لتنفيذ الرحلات المباشرة في أسرع وقت ممكن.

لجنة التنسيق العسكرية

٩ - عُقد الاجتماع الخامس والعشرون للجنة التنسيق العسكرية في نيروبي في ٥ تموز/يوليه ٢٠٠٤ برئاسة قائد قوة بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا. واستعرض الاجتماع، الذي ساهم فيه جو ودي وبناء نسبيا، الوضع العسكري في المنطقة الأمنية المؤقتة وفيما حولها، وأعمال لجان التنسيق العسكرية القطاعية، وأثر ما يمكن أن يتم مستقبلا من تعديلات في شكل البعثة. وتحقق تقدم في اجتماعات لجنة التنسيق العسكرية على المستوى القطاعي. وتمكنت البعثة من عقد ما مجموعه ستة اجتماعات على المستوى القطاعي حتى الآن، كان أقربها الاجتماع الذي عقد يوم ٢٤ آب/أغسطس في القطاع الأوسط. ومن المقرر بصفة مؤقتة أن تعقد لجنة التنسيق العسكرية اجتماعها التالي يوم ٢٠ أيلول/سبتمبر في نيروبي.

مركز البعثة والمسائل ذات الصلة

١٠ - في ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠٤، بلغ القوام الإجمالي للعنصر العسكري للبعثة ٣ ٨٧٩ فرداً، منهم ٣ ٥٦٤ جندياً، و ١٠١ من ضباط الأركان بالمقر، و ٢١٤ مراقباً عسكرياً (انظر المرفق الثاني).

١١ - وفي ٢٣ تموز/يوليه، تولى اللواء راجيندر سينغ من الهند مهامه كقائد جديد لقوة البعثة. وأود أن أعرب عن تقديري اللواء روبرت غوردون، الذي تولى قيادة قوة البعثة باقتدار منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢.

١٢ - ومنذ تقريرى الأخير، حدث نقصان كبير في عمليات الاحتجاز التي تقوم بها السلطات الإريتيرية لموظفي الأمم المتحدة المعينين محلياً بحجة أن عليهم أداء واجبات الخدمة الوطنية. فأتى هذه الفترة، لم يحتجز سوى موظف واحد، وأفرج عنه بعد أربعة أيام بناء على طلب البعثة. وفي حين أن ذلك النقصان في حالات الاحتجاز أمر جدير بالترحيب، فإنني أكرر الطلب إلى حكومة إريتريا أن توقع مع الأمم المتحدة على اتفاق مركز القوات دون مزيد من التأخير.

ثالثاً - استعراض عمليات البعثة

١٣ - وفقاً لقرار مجلس الأمن ١٥٣١ (٢٠٠٤) المؤرخ ١٢ آذار/مارس، أجريت استعراضاً لمدى فعالية البعثة من أجل وضع توصيات لكي ينظر فيها المجلس بشأن الطريقة التي يمكن أن يتم بها تعديل وتبسيط عمليات البعثة. وفي معرض ذلك الاستعراض درست الأمانة العامة والبعثة خيارات مختلفة، وقام فريق للتقييم من نيويورك بزيارة منطقة البعثة في حزيران/يونيه. واستشير الطرفان والشركاء الدوليون في معرض عملية الاستعراض.

١٤ - ومما لا شك فيه أن البعثة قدمت مساهمة كبيرة في توطيد وقف إطلاق النار بين إثيوبيا وإريتريا مما أفسح المجال أمنياً لتنفيذ اتفاقات الجزائر والأنشطة الإنسانية في المنطقة الأمنية المؤقتة، التي تمتد على طول ما يقرب من ١ ٠٠٠ كيلومتر في أرض وعرة. وتتفق الآراء عموماً في أن العنصر العسكري من البعثة هو عامل بالغ الأهمية للاستقرار، وفي أن الأمم المتحدة ينبغي أن تحرص على عدم ترك فراغ أمني. وفي الوقت ذاته، هناك إدراك بأنه وقد انقضت أربع سنوات من العمل على أرض الواقع فقد حان الوقت الآن لاستعراض وتعديل شكل البعثة، وبخاصة لأن بعض أجزاء المنطقة أصبحت مستقرة عسكرياً منذ إنشاء البعثة.

١٥ - وقد أمنت عملية الاستعراض النظر، بالقدر الممكن، في الآثار التي يمكن أن تترتب على أية تعديلات قد تشهدها عملية السلام مستقبلاً وفي النتائج المتحققة حتى الآن. ومن هذا المنطلق، يعتقد أن أي تغيير في هيكل قوة البعثة ينبغي أن يتم تدريجياً، وأن تراعى فيه العوامل الدينامية الأمنية في كامل منطقة البعثة، وأن لا يضر بمهمة الرصد الأساسية التي تضطلع بها البعثة أو باحتمالات استئناف لجنة الحدود لعملها. والواقع أنه إذا انتهت حالة الركود التي تسيطر على عملية السلام حالياً بما يؤدي إلى ترسيم الحدود، فإنني أوصي بتقوية البعثة مؤقتاً في عدد من المجالات، منها المجال الإنساني ومجال حقوق الإنسان والشؤون القانونية. غير أنني أوصي في الظروف الراهنة بالإقدام على إجراء التعديلات في وجود البعثة على مرحلتين.

١٦ - أما المرحلة الأولى فهي جارية بالفعل. وهذه المرحلة تشمل الاستعاضة عن الوحدة السلوفاكية لإزالة الألغام، التي غادرت البعثة في حزيران/يونيه، بقدرات تجارية صغيرة، الأمر الذي سيحقق وفورات تبلغ نحو ٦ ملايين دولار سنوياً. وبالإضافة إلى ذلك، بدأت البعثة في تعديل قوة ضباط الأركان بالمقر، التي ستخفض بنسبة تصل إلى ٣٠ في المائة.

١٧ - والمرحلة الثانية تستلزم إعادة أفراد كتيبة المشاة وعناصر دعم من القطاع الشرقي إلى أوطانهم، وتوحيد القطاعات الثلاثة الحالية في قطاعين اثنين. وستقوم كتائب المشاة الباقية بتعديل مجال مسؤولية كل منها من أجل دعم وتأمين المراقبين العسكريين الباقين في القطاع الشرقي الحالي. وهذا التخفيض في عدد الجنود ستعوضه بالقدر الممكن زيادة في ساعات طيران الوحدات الجوية الحالية، مما سيساعد على التعويض عن الانخفاض في قدرات البعثة على الرصد المباشر وفي ظهورها الميداني. ولدى اكتمال المرحلة الثانية، سيتألف الهيكل العسكري من مقر للقوة، وكتيبتين مشاة، ووحدتين لإزالة الألغام، وعناصر الدعم الحالية الأخرى، وما يصل إلى ٢٢٠ من المراقبين العسكريين. وسيأتي احتياطي القوة، الذي سيحدده قائد القوة، من ما يتبقى من هيكل القوة. وسترافق هذه المرحلة تخفيضات متكافئة في عدد الموظفين المدنيين. ويمكن أن تبدأ المرحلة الثانية المقترحة فور اعتماد مجلس الأمن لها، ومع مراعاة عمليات التناوب المزمعة للجنود، يمكن أن تكتمل في بداية عام ٢٠٠٥. والوفورات السنوية في تكاليف القوات، بعد إجراء التعديلات المترتبة على زيادة ساعات الطيران، يمكن أن تصل إلى نحو ٢٠ مليون دولار سنوياً، بما في ذلك الوفورات في الدعم السوقي.

١٨ - وبعد تنفيذ المرحلتين الوارد بياهما أعلاه، قد يكون هناك مبرر لإجراء تخفيضات أخرى، يتوقف مداها وطابعها على الحالة القائمة على أرض الواقع لدى انتهاء المرحلة

الثانية. وفي حين أن أثر إجراء تخفيضات أخرى في عدد الجنود يمكن أن تعوضه إلى حد ما زيادة في عدد المراقبين العسكريين، فإن مثل ذلك التخفيض يمكن أن يقلل من قدرة البعثة على الوفاء التام بولاية الرصد المسندة إليها حاليا وعلى التصدي بكفاية لكل الحوادث المحلية التي تقع عبر المنطقة الأمنية المؤقتة.

رابعاً - لجنة الحدود

١٩ - مما يدعو إلى الأسف الشديد أن لجنة الحدود لا تزال عاجزة عن المضي قدماً في عملية ترسيم الحدود، حسب ما كلفها به الطرفان في اتفاق الجزائر الصادر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠. وتحتفظ اللجنة حتى الآن بوجودها في المنطقة، وإن كان ذلك بقدرات محدودة. غير أن رئيس اللجنة يذكر في تقريرها الرابع عشر الوارد في المرفق الأول للتقرير الحالي، أنه إذا لم يُحرَز تقدم حتى نهاية عام ٢٠٠٤، فقد يلزم اللجنة أن تغلق مكاتبها الميدانية من أجل المحافظة على الأموال المتبقية المخصصة لأنشطة ترسيم الحدود. وفي الوقت ذاته، ستلزم أموال إضافية لإكمال ترسيم الحدود برمتها عند استئناف العملية.

خامساً - الإجراءات المتعلقة بالألغام

٢٠ - لا يزال الناس يقعون ضحايا للألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة في المنطقة الأمنية المؤقتة والمناطق المتاخمة لها مما يحول دون عودة الأحوال إلى وضعها الطبيعي بالنسبة لسكان البلدين. ومنذ نهاية أيار/مايو إلى نهاية آب/أغسطس ٢٠٠٤، وقعت ٨ حوادث تنطوي على ألغام أرضية وذخائر غير منفجرة، قتل فيها ثلاثة أشخاص وجرح أربعة. وواصلت البعثة رصدها الدقيق للتهديد الناجم عن هذا البلاء على امتداد منطقة عملياتها، فأتلقت ٧٨ لغماً و ٤١٨ قطعة من الذخائر غير المنفجرة، وطُهرت ١١٠ ٥٥٢ متراً مربعاً من الأراضي و ٤٨٨ كيلومتراً من الطرق. وفي تلك الأثناء، واصلت الأفرقة الميدانية للبعثة للتوعية بمخاطر الألغام إحراز تقدم طيب في القيام على مستوى المجتمع المحلي بتوعية سكان المناطق الشديدة التأثر الواقعة في القطاعين الغربي والأوسط بمخاطر الألغام. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير تلقى هذه التوعية أشخاص يربو مجموعهم على ٨٠٠ ٥.

٢١ - ويجري حالياً اتخاذ ترتيبات للاستعانة بقدرات تجارية قليلة لتحل محل الوحدة السلوفاكية لإزالة الألغام، التي غادرت منطقة البعثة في نهاية حزيران/يونيه ٢٠٠٤. ويجري الآن وفقاً لذلك تعديل مذكرة التفاهم الموقعة مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

سادسا - التطورات الإنسانية

٢٢ - بقي الوفاء على نحو كاف بالاحتياجات الإنسانية المستمرة في إثيوبيا وإريتريا محل اهتمام وكالات الأمم المتحدة والشركاء المنفذين. وبالنظر إلى تواصل هذه الحالة، فقد مددت ولاية مبعوثي الخاص المعني بالأزمة الإنسانية في القرن الأفريقي، مارتي أهتيساري، لفترة ستة أشهر أخرى لتمكينه من مواصلة العمل مع الحكومتين ومجتمع المانحين والأفرقة القطرية للأمم المتحدة وسائر أصحاب المصلحة من أجل التوصل إلى حلول أطول أجلا للتحديات الإنسانية القائمة.

٢٣ - وقد استبان من عمليات تقييم الاحتياجات في إثيوبيا التي أجريت في تموز/يوليه ٢٠٠٤ في مناطق زراعة المحاصيل والمناطق الرعوية من البلد أن قلة وعدم انتظام سقوط الأمطار عملا على حدوث تدهور كبير في توفر الأغذية في أجزاء كثيرة من البلد. وكان من نتيجة ذلك أن مجموع السكان المحتاجين إلى مساعدة إنسانية حتى نهاية عام ٢٠٠٤ زاد إلى ٧,٨ ملايين نسمة. وأدت المساهمات في المعونة الغذائية البالغة ٥٠٠ ٠٠٠ طن المطلوبة لغاية نهاية العام إلى وصول العجز الصافي إلى ١٠٠ ٠٠٠ طن. وفي ظل استمرار آثار الجفاف، من المتوقع أن تظهر احتياجات جديدة ضخمة سيكون دعم المانحين حاسم الأهمية بالنسبة لها. ولا يتجاوز التمويل المقدم للمساعدة غير الغذائية نسبة ٥٦ في المائة من الاحتياجات لعام ٢٠٠٤، ويتطلب تمويل هذه الثغرة في التمويل مبلغا إضافيا قدره ٧ ملايين دولار للعقاقير الجديدة للملاريا بسبب التغير الذي طرأ في الآونة الأخيرة على نظام عقاقير الملاريا. ولا تزال الوكالات الإنسانية تبدي قلقا جديا بشأن انحياز التمويل إلى مجال الأغذية، وهي تشدد على أنه يلزم توجيه الاهتمام على سبيل الاستعجال إلى تلبية الاحتياجات الماسة في غير مجال الأغذية، ولا سيما في قطاعات الصحة والتغذية والمياه والنظافة والزراعة.

٢٤ - وفي إريتريا، حدث تحسن في تعهدات المعونة الغذائية التي أعلنت منذ تقريرها الأخير. فقد تمت المساهمة بنحو ٥٢ في المائة من أصل مجموع الاحتياجات الغذائية التي لم تلب البالغة ٤٣٣ ٠٠٠ طن. غير أن أثر الجفاف لا يزال مستمرا، وزاد تدي قدرة إريتريا على مواجهة هذه الصعاب، وخاصة لأن ما يربو على ٧٠ في المائة من السكان يعيشون تحت مستوى حد الفقر ويحتاجون إلى مساعدة إنسانية. ولا يزال نحو ٤٢٥ ٠٠٠ من الأطفال دون سن ١٤ سنة يعانون من أحوال الجفاف والآثار التي خلفتها الحرب. ويزيد معدل سوء التغذية على ١٠ في المائة في أربع من المناطق الإدارية الست للبلد، حيث يعاني أطفال عديدون دون سن الخامسة من سوء التغذية الحاد. وارتفع معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة إلى ١,٥ في المائة، أي ما يوازي ١ في كل ١٠ ٠٠٠ في اليوم.

٢٥ - وأدت قلة سقوط الأمطار الموسمية إلى وقوع حالات من النقص الحاد في المياه في أجزاء عديدة من إريتريا، مما قلل من القدرة على الحصول على المياه النظيفة. وبالإضافة إلى ذلك، لم تتوفر سوى نسبة ٣٩ في المائة من البذور اللازمة للغرس، وتبدى أثر ذلك على شكل ضياع فرص للإنتاج الزراعي في هذا الموسم. وتنذر ندرة الأمطار الموسمية وأثرها على الأمن الغذائي وتوفر المياه الصالحة للشرب بعام آخر يسوده نقص الأغذية والحاجة إلى المعونة الإنسانية الطارئة. ومع مقدم موسم الأمطار، تفاقمت حالة المشردين داخليا والمرحليين الذين يعيشون في مخيمات، وعبرت الوكالات الإنسانية والحكومة عن الحاجة إلى الدعم من المانحين في إعادة توطين حوالي ٢٥ ٠٠٠ شخص. واستمرار عجز هؤلاء السكان عن إعادة التوطين، مقترنا بالإخفاق في استئناف الأنشطة الاقتصادية عبر الحدود، يترك العديد من الأشخاص عرضة لقيود إنسانية واقتصادية خطيرة.

المشاريع ذات الأثر السريع

٢٦ - واصلت البعثة تنفيذ مشاريع ذات أثر سريع في المنطقة الأمنية المؤقتة والمناطق المتاخمة لها في إثيوبيا وإريتريا، مستخدمة في ذلك التبرعات الواردة من خلال الصندوق الاستئماني لدعم عملية السلام في إثيوبيا وإريتريا. وقد تم الآن الانتهاء من إكمال ٩٧ مشروعاً منذ نيسان/أبريل ٢٠٠١، من أصل المشاريع البالغ مجموعها ١٢٣ مشروعاً. ونفذ معظم هذه المشاريع في قطاع المياه/النظافة (٥١ في المائة)، تليها المشاريع في قطاع التعليم (٤٦ في المائة) وقطاع الصحة (٢٣ في المائة). وأعلنت حكومة النرويج في الآونة الأخيرة تبرعها بمبلغ ٢٥٠ ٠٠٠ دولار للصندوق الاستئماني. وإنني أحث المتبرعين على مواصلة دعم هذه المشاريع بتقديم تبرعات إضافية للصندوق الاستئماني. ونظراً لما لهذه الأنشطة من أهمية، يمكن النظر في أمر إدراج مخصصات لهذا الغرض جزئياً في ميزانية البعثة، كما يحدث في بعض عمليات الأمم المتحدة الأخرى في أفريقيا.

الأنشطة المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)

٢٧ - واصلت البعثة أنشطتها في مجال بناء القدرات لمكافحة الفيروس من خلال برامج أسبوعية للتوعية به، ودورات لتدريب المدربين، وتشجيع الاستشارات والفحوص السرية الاختيارية في مكان العمل. وقدمت ثلاث دورات لتدريب المدربين بالاشتراك مع الأفرقة القطرية للأمم المتحدة، والمبادرة الأفريقية للإيدز، والشبكة العالمية للأشخاص المصابين بالإيدز، ومنظمات غير حكومية أخرى ومنظمات للشباب. وبالإضافة إلى ذلك، حضر ممثلون للبعثة حلقة دراسية لرؤساء الوكالات لمدة يومين نظمها برنامج الأمم المتحدة المشترك الذي ترعاه عدة جهات والمعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب

(الإيدز). وقامت البعثة بالاشتراك مع هذا البرنامج بتقديم أول دورة تدريبية في إريتريا لتحديد معلومات منسقي أنشطة التوعية بالفيروس. وامتدت الدورة ستة أيام، وضمت مشاركين من البعثة والأفرقة القطرية للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والفنادق.

٢٨ - وبدعم تقني من البرنامج المشترك للإيدز، أجرت البعثة في تموز/يوليه ٢٠٠٤ أول تقييم ذاتي لإطار كفاءات مكافحة الفيروس، بغية تقييم مواطن القوة والضعف ووضع استراتيجيات لسد الثغرات. كما عقدت فرقة العمل المعنية بالفيروس التابعة للبعثة اجتماعات شهرية ركزت على رصد وتقييم التدريب المتسلسل المرتبط بالخطط الموضوعية لمكان العمل.

سابعاً - حقوق الإنسان

٢٩ - واصلت البعثة متابعة التقارير المتعلقة بالأشخاص المنتمين إلى الجنسية "الأخرى" الملقى القبض عليهم أو المبلغ عنهم كمفقودين على جانبي المنطقة الأمنية المؤقتة مع المسؤولين المدنيين والأمنيين المحليين، وبقيت على اتصال مع أسرهم بصفة منتظمة. وسمح للبعثة في الآونة الأخيرة بزيارة شخص من إريتريا محتجز في قسم شرطة بادمه وقامت بمتابعة حالته. ومن المفيد أن يسمح للبعثة بالمثل بزيارة الإثيوبيين الذين تحتجزهم السلطات الإريترية داخل المنطقة. والاحتجاز المستمر بصورة غير مشروعة وتعسفية للأشخاص الملقى القبض عليهم داخل المنطقة، والمدنيين الذين يعبرون إليها طوعاً، لا يزال أمراً يدعو إلى القلق.

٣٠ - ولاحظت البعثة في الآونة الأخيرة حدوث زيادة في الادعاءات التي تزعم قيام أفراد القوات المسلحة الإثيوبية باختطاف مواطنين إريترين في أماكن مختلفة من القطاع الأوسط. وقد تزامنت هذه الزيادة فيما يبدو مع عملية تناوب القوات المسلحة وإنشاء فرقة جديدة في المنطقة في أيار/مايو ٢٠٠٤. وفي أعقاب التحقيقات التي أجريت بشأن تلك الادعاءات، والاجتماعات البناءة التي عقدت مع قائد الفرقة، تلقت البعثة تأكيدات بأن مواطن القلق التي أعربت عنها سيجري تناولها مستقبلاً. وفي حين احتفظت علاقات العمل مع الشركاء بسلامتها في البلدين، فإن العلاقات مع بعض المسؤولين المحليين لا تزال محاطة بالمشاكل، ولا سيما فيما يتعلق بتقاسم المعلومات والتمكن من زيارة الأشخاص والأماكن التي تدخل في نطاق ولاية البعثة.

٣١ - وتواصلت البعثة رصد حالة معظم الفئات الضعيفة، مع إيلاء اهتمام خاص لرعاية القصر الذين يعبرون المنطقة الأمنية المؤقتة. وفي نهاية تموز/يوليه ٢٠٠٤، كان يجري إيواء ٤٦ قاصراً إريترياً لا يرافقه أحد في إنداباغونا (إثيوبيا) في القطاع الغربي، تحت حماية مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وتتعاون البعثة بصورة وثيقة مع لجنة الصليب الأحمر الدولية ومفوضية شؤون اللاجئين بغية تسوية مسألة من يطلب العودة إلى إريتريا من أولئك

القصر. وقد اكتمل في حزيران/يونيه ٢٠٠٤ نقل مخيم اللاجئين وملتمسي اللجوء الإريتريين من وعال نيهيي إلى شيملبا، وهو مكان يقع على بعد ٥٠ كيلومترا من الحد الجنوبي للمنطقة. وأبدى المقيمون القدامى في المخيم السابق الترحيب بنقله وبالمرافق المحسنة الموجودة في الموقع الجديد. على أن عددا يقدر بنحو ١٠٠٠ من المقيمين في المخيم اختاروا عدم التوطن في شيملبا ولا يعرف شيء عن مكائهم. وأبلغ الإريتريون المقيمون في إثيوبيا عن تزايد الثقة بالتوجيهات الجديدة التي أصدرتها حكومة إثيوبيا في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ بهدف تحسين وضعهم القانوني. وإنني أشجع الطرفين على منح حقوق الإقامة والمواطنة لكل المقيمين المنتمين إلى الأصل الوطني "الآخر" بما يتفق مع التشريعات الوطنية لكل من البلدين.

٣٢ - وواصلت البعثة القيام بأنشطة تقديم التدريب في مجال حقوق الإنسان لموظفي إنفاذ القوانين والربطات النسائية في إثيوبيا، حيث تتلقى عددا متزايدا من طلبات التماس التدريب في مجال حقوق الإنسان عموما، بما في ذلك تدريب موظفي السجون. وإنني أفكر في توسيع مكتب حقوق الإنسان التابع للبعثة توسيعا طفيفا من أجل الوفاء بالطلبات الإضافية ومواجهة بيئة متطورة.

ثامنا - الإعلام

٣٣ - تواصلت أنشطة الإعلام التي تقوم بها البعثة من خلال البرامج الإذاعية والإحاطات الصحفية الأسبوعية والرسالة الإخبارية الشهرية. واستمرت الزيادة في عدد الزوار الذين يتوافدون على مركزي الاتصال القائمين في إثيوبيا، ويجري وضع خطط لافتتاح مركز ثالث في أديغرات.

تاسعا - الجوانب المالية

٣٤ - خصصت الجمعية العامة، في قرارها ٣٠٢/٥٨ المؤرخ ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، مبلغا قدره ١٩٨,٣ مليون دولار، وهو ما يعادل ١٦,٥ مليون دولار في الشهر، لتغطية مواصلة البعثة لعملها في الفترة المالية من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥. وإذا قرر مجلس الأمن تمديد ولاية البعثة إلى ما بعد ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، فإن تكاليف مواصلة البعثة لعملها ستكون مقصورة على المبلغ الموافق عليه من الجمعية العامة. وقد بلغ حجم الأنصبة المقررة غير المسددة للحساب الخاص للبعثة ٥٠,٦ مليون دولار في ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٤. وبلغ مجموع الأنصبة المقررة المستحقة السداد لعمليات حفظ السلام بكاملها ٢,٤ بليون دولار في ذلك التاريخ.

عاشرا - ملاحظات

٣٥ - لئن كانت الحالة بين إثيوبيا وإريتريا لا تزال بعيدة كل البعد عن أن تكون مثالية، فقد وقعت بعض التطورات الإيجابية في مجالات تتعلق بعمليات بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا. فعلى الجانب الإريتري، شهدت البعثة تدنيا في القيود المفروضة على حرية التحرك؛ وانقطاع البيانات المناهضة للبعثة الصادرة عن المسؤولين؛ وانخفاضا كبيرا في عدد عمليات احتجاز موظفي الأمم المتحدة المعيّنين محليا. وفيما يتعلق بإثيوبيا، كان التطور الإيجابي الرئيسي الذي وقع في أثناء الفترة المشمولة بالتقرير هو القرار الذي اتخذته بالسماح للبعثة بالطيران المباشر بين أسمرة وأديس أبابا. وهذه الخطوات تدل في ظاهر الأمر على أن الطرفين يتفهمان الآن الحاجة إلى التعاون مع البعثة لكي تكون مهمتها فعالة تماما. فإذا كان الأمر كذلك فإن مثل هذه التدابير ينبغي أن يتبعها تحسن إضافي في التعاون. ومثلي الخاص والبعثة في مجموعها مستعدان دائما لمساعدة الطرفين على توطيد السلام في المنطقة.

٣٦ - ولا أزال على قلقي تجاه الحالة العامة لعملية السلام، أو على وجه أكثر تحديدا لعدم وجود أية احتمالات لكسر حالة الركود المستمرة فيما يتعلق بترسيم الحدود بين البلدين. وفي أثناء الرحلة التي قمت بها إلى إثيوبيا وإريتريا في بداية تموز/يوليه، التقيت بزعمي البلدين في عاصمة كل منهما. ومن سوء الحظ أنه رغم ما قدمته من تشجيع قوي فإن أحدا من الجانبين لم يطرح أية أفكار جديدة بشأن الطريقة التي يمكن أن تتبع لدفع عملية السلام إلى الأمام، واكتفى كل منهما بإعادة تأكيد موقفه. وهناك ما يحمل على الاعتقاد بأنه كلما طال أمد المأزق الذي وصلت إليه الأمور دون تعرض أي من الجانبين لأية آثار مترتبة على ذلك فسيقل احتمال توفر الاستعداد لدى أيهما لإبداء المرونة أو لتغيير موقفه جذريا. وبالإضافة إلى ذلك، فكلما طال حالة الجمود السياسي ازداد خطر وقوع حادث يمكن أن تترتب عليه آثار وخيمة. وفي حين أن كلا الطرفين يشددان على عدم رغبتهما في إطلاق العنان لصراع مسلح، فإنه يقال إنهما يواصلان تسليح نفسيهما ويذكران أنهما لن يترددا في الرد إذا تعرضا للاستفزاز.

٣٧ - والعامل الرئيسي لكسر حالة الركود السائدة حاليا هو تنفيذ قرار لجنة الحدود النهائي والملزم المؤرخ ١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٢. والصعوبة الكبرى التي تعترض تنفذه لا تزال هي معارضة إثيوبيا لأجزاء هامة من ذلك القرار. ولذلك فإنني أهيب بحكومة إثيوبيا أن تعيد النظر في معارضتها، آخذة في الحسبان ما يترتب على هذه المعارضة من آثار أوسع وأطول أجلا. فبالإضافة إلى النتائج الفورية التي تنسحب على السلام والاستقرار في المنطقة من

التأخير في تنفيذ عنصر محوري من اتفاق الجزائر المبرم في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، فإنه يمكن أيضا أن يقرر سابقة مؤسفة لتسوية صراعات مماثلة في المستقبل.

٣٨ - ولا تزال إريتريا تصر، من جانبها، على أنه لا يمكن أن يقوم حوار قبل إكمال عملية ترسيم الحدود، وهي ترفض حتى الآن مقابلة مبعوثي الخاص لويدي أكسويرزي. ويواصل رئيس إريتريا، في الرسائل الموجهة منه إليّ، التعبير عن تصوره بأن مبادرة المساعي الحميدة التي أقوم بها تمثل تسليما برفض إثيوبيا لقرار لجنة الحدود، وعن ممانعته للتعامل مع مبعوثي الخاص. ولا بد أن يكون قد اتضح الآن أنه لا يمكن أن يتحقق تقدم بالاكْتفاء بمجرد ترديد الإعراب عن مواقف لم تعد خافية والإصرار عليها. وقد حان الوقت لتطبيق روح التعاون التي أبداهما الطرفان بصورة أكبر تجاه بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا في الأسابيع الأخيرة على العملية السياسية الأوسع من أجل السير بها قدما.

٣٩ - إن موقف إثيوبيا من قرار لجنة الحدود وموقف إريتريا من التعامل مع مبعوثي الخاص لا يزالان يعوقان إحراز أي تقدم في مبادرتي للمساعدة على الإسراع بتنفيذ اتفاق الجزائر. وإنني أناشد إثيوبيا أن تفسح المجال لسير عملية ترسيم الحدود على وجه السرعة حسب قرار اللجنة، وأناشد الطرفين معا اتخاذ موقف بناء بصورة أكبر تجاه الجهود التي يبذلها مبعوثي الخاص، بغية السير قدما بعملية السلام. فالأمم المتحدة، والمجتمع الدولي على نطاق أوسع، وكلاهما باق على التزامه بمساعدة الطرفين، ليس بمقدورهما سوى أن يقوموا بدور التيسير في هذا الصدد. ولذلك فإنني أهيب بالطرفين أن يواجهوا هذه الحقيقة بأمانة وأن يدركوا أن تكاليف الفرصة الضائعة المترتبة على تأجيل إحلال السلام تتزايد بقدر هائل يوما بعد يوم. فكل من الحكومتين يحتاج إلى السلام والاستقرار من أجل التركيز على التحديات الإنسانية والإنمائية الجسيمة التي يواجهها البلدان.

٤٠ - وفيما يتعلق ببعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا، فإن عملية حفظ السلام أنشئت كتدبير مؤقت لإيجاد أحوال تساعد على التوصل إلى تسوية دائمة. وهذه الأحوال غدت قائمة على أرض الواقع بصورة عامة لفترة لا بأس بها. على أن الإرادة السياسية اللازمة للتحرك بحسم لتنفيذ اتفاق الجزائر لا تزال غائبة. ولذلك فمن المهم أن يقوم المجتمع الدولي، ولا سيما أعضاء مجلس الأمن، والشهود على اتفاق الجزائر، بمضاعفة الجهود من أجل مساعدة إثيوبيا وإريتريا على الانتهاء من عملية السلام هذه دون مزيد من التردد. وفي هذه الأثناء، أوصي بتمديد ولاية البعثة لفترة ستة أشهر أخرى، لغاية ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٥، وبأن يأذن مجلس الأمن بتنفيذ التعديلات المقترحة الواردة في الفرع الثالث من التقرير الحالي.

٤١ - وختاماً، أود أن أعرب لممثلي الخاص وللأفراد المدنيين والعسكريين العاملين في البعثة عن امتناني لما يبذونه من التزام وما يقومون به من عمل شاق. وأود أيضاً أن أتقدم بالشكر لكل شركاء البعثة، بما في ذلك الأفرقة القطرية للأمم المتحدة وسائر الوكالات الإنسانية، وفرادى الدول الأعضاء، والاتحاد الأفريقي وغيره من المنظمات الدولية، للدعم المقدم منهم لعملية السلام. وأود كذلك أن أنوه بما يقوم به مبعوثي الخاص من أعمال وما يبذره من تصميم، وبالدعم الهام الذي يقدمه سائر المشاركين في عملية السلام، بما في ذلك البلدان المساهمة بقوات.

المرفق الأول

لجنة الحدود الإثيوبية - الإريتريّة: التقرير الرابع عشر عن أعمال اللجنة

١ - هذا هو التقرير الرابع عشر للجنة الحدود الإثيوبية - الإريتريّة، وهو يغطي الفترة من ٤ حزيران/يونيه إلى ٢٠ آب/أغسطس ٢٠٠٤.

٢ - وحسب ما أشارت إليه اللجنة في تقريرها الثالث عشر، فمما يؤسف له أنها لم تتمكن، لأسباب خارجة عن إرادتها، من إحراز تقدم في أنشطة ترسيم الحدود التي تقوم بها. وليس لدى اللجنة علم بوقوع أية تطورات خلال الفترة المستعرضة حالياً يمكن أن تدعوها إلى إعادة النظر في ما خلصت إليه من أنها لا تستطيع أن تقوم بشيء آخر ما لم تتغير مواقف أحد الطرفين أو كليهما.

٣ - وكما جاء في التقرير الثالث عشر، فإن اللجنة، وفاء منها بتعهداتها بمواصلة عملها إذا حظيت بتعاون كامل من الطرفين على النحو المتوخى في اتفاق الجزائر، تبقي على وجودها في المنطقة، لكنها قلصت نشاطها إلى الحد الأدنى الذي يمكنها من استئنافه متى أتاح لها الطرفان ذلك. ولا تزال اللجنة تحتفظ بمكتبها الميدانيين في كلتا العاصمتين ولكن بعدد مخفض من الموظفين. بيد أنه بالنظر إلى الآثار المالية الناجمة عن التأخر في عملية ترسيم الحدود، فإن اللجنة لا يمكنها الاحتفاظ بوجودها في المنطقة إلى ما لا نهاية. وتعيد اللجنة الإعراب عن أملها في أن يتعاون الطرفان معها "بالكامل وعلى الفور" حسب ما تقتضي به الفقرة ٤ من قرار مجلس الأمن ١٥٣١ (٢٠٠٤). بما يمكنها من استئناف مهمتها. وإذا لم يتحقق تقدم بحلول نهاية عام ٢٠٠٤، فقد لا يكون أمام اللجنة من بديل إلا أن تغلق مكاتبها الميدانيين وأن تسرح ما تبقى لديها من موظفين تم تعيينهم للعمل في هذين المكتبين، من أجل المحافظة على المبلغ المتبقي في الصندوق الاستئماني لاستعماله في أنشطة ترسيم الحدود مستقبلاً.

٤ - وقد قدم الخبير الاستشاري الخاص تقريرين مرحليين إلى الطرفين عن طريق أمين اللجنة في ٩ تموز/يوليه و ٥ آب/أغسطس ٢٠٠٤، ورد في كل منها أنه "ما دام الطرفان لم يمكنا اللجنة من استئناف نشاطها، فلم يحرز أي تقدم في [حزيران/يونيه] [تموز/يوليه] وليس هناك ما يستحق الذكر". وما لم يطرأ على الوضع بعض التغير الملحوظ، فلا محل للاستمرار في تقديم هذه التقارير المرحلية، وعليه سيتم التوقف عن ذلك فوراً.

٥ - وبموجب الفقرة ١٧ من المادة ٤ من اتفاق الجزائر، يطلب من الطرفين أن يتحملا نفقات اللجنة مناصفة ومن ثم يتعين على الطرفين إيداع مبالغ على فترات زمنية منتظمة.

وقد سددت إريتريا آخر مبلغ مستحق عليها بينما لم تفعل إثيوبيا ذلك بعد رغم الرسائل التذكيرية المتكررة التي أرسلت إليها، بما في ذلك ما ورد في الفقرة ٤ من قرار مجلس الأمن ١٥٣١ (٢٠٠٤). ولذلك لا يزال من المتعذر على اللجنة تسديد بعض النفقات المستحقة ولا تتوفر لديها أية أموال حاضرة لتمويل تحديد الاضطلاع بأي نشاط.

(توقيع) السير إليهو لاوترباخت

رئيس اللجنة

٢٠ آب/أغسطس ٢٠٠٤

المرفق الثاني

بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا: المساهمات حتى ١١ حزيران/يونيه ٢٠٠٤

البلد	المراقبون العسكريون	الجنود	ضباط الأركان	عناصر الدعم الوطني	المجموع
الاتحاد الروسي	٥				٥
الأردن	٦	٩٥١	١٤		٩٧١
إسبانيا	٣		٢		٥
أستراليا			٢		٢
ألمانيا	٢				٢
أوروغواي	٥	٣٣	٣		٤١
أوكرانيا	٧				٧
إيران (جمهورية - الإسلامية)	٣				٣
إيطاليا		٥١	١		٥٢
باراغواي	٣				٣
بلغاريا	٥		٢		٧
بنغلاديش	٧	١٦٨	٤		١٧٩
بنن			صفر	صفر	
البوسنة والهرسك	٩				٩
بولندا	٦				٦
بيرو	٣				٣
تونس	٢		٣		٥
الجزائر	٨				٨
الجمهورية التشيكية	٢				٢
جمهورية تنزانيا المتحدة	٨		٣		١١
جنوب أفريقيا	٥		٣		٨
الدانمرك	٤				٤
رومانيا	٧				٧
زامبيا	١٠		٣		١٣
السويد	٥				٥
سويسرا	٤				٤
الصين	٧				٧

عناصر السدعم الوطنية	المراقبون العسكريون	الجنود	ضباط الأركان	المجموع	البلد
٦	٤		٢		غامبيا
١٧	١١		٦		غانا
١			١		فرنسا
١٨٧	٧	١٦٩	١١		فنلندا
٧	٧				كرواتيا
٦٩٣	١٢	٦٦٩	١٢		كينيا
١١	٧		٤		ماليزيا
٦	٥		١		ناميبيا
٥	٥				النرويج
٣	٢		١		النمسا
٤	٤				نيبال
٨	٦		٢		نيجيريا
١ ٥٥٣	٩	١ ٥٢٣	٢١		الهند
٦	٦				الولايات المتحدة الأمريكية
٣	٣				اليونان
٨	٢١٤	٣ ٥٦٤	١٠١	٣ ٨٧٩	المجموع